

«الضفدع المغلي»... فحز أميركي لمصر

خالد عبد الآخر *

تظل نظرية «الضفدع المغلي» واحدة من أصدق النظريات سياسياً، وإن ثبت عدم دقتها علمياً. في عالم السياسة ما يكفي من أمثلة تُذكر بحيلة وضع الضفدع، الذي لا يشعر بالتغير البطيء في درجة الحرارة، داخل إناء به ماء يتم تسخينه تدريجياً، فلا يقفز حتى يموت دون أن يدري أنه يموت. هناك مقولة شهيرة منسوبة لجون آدمز، ثاني رئيس بتاريخ أميركا، «هناك طريقان لقهرك واستعباد الأمم: الأولى بالسيف، والأخرى بالديون». إن جادل البعض في صحة نسب المقولة لقاتلها، فإن تجارب الواقع والتاريخ تُصعب عليهم الجدل في صحة مضمونها. ولكن كيف يتم توريث الأمم ودفع الدول دفعا إلى فخ الاستدانة؟ هنا يأتي دور أسلوب «الضفدع المغلي» كأحد أهم الوسائل. والمثال الأوضح - لا الأوحى - على هذه النظرية بمنطقة الشرق الأوسط، هو استراتيجية واشنطن تجاه مصر منذ بداية أحداث ما يسمى بـ«الربيع العربي».

الدول كالأفراد، تمتلك جهازاً مناعياً متعدد الوظائف. أما بالنسبة إلى الدول، فكان جهازها المناعي خماسي الوظائف: «سياسي - اجتماعي - اقتصادي - عسكري - ثقافي». وأن تمتلك دولة ما مناعة عسكرية أو اقتصادية، لا يعني أنها بالضرورة تمتلك نفس المناعة الاجتماعية أو السياسية مثلا، أو العكس. ويختلف التحتيك الهجومي المطلوب باختلاف طبيعة الدولة ونقاط قوتها وضعفها. فالحديث هنا عن أسلوب «الضفدع المغلي» يصعدني إنهاك الدولة المستهدفة بشكل تصاعدي بطيء، من دون اللجوء إلى عنف مباشر قد يستفز غريزة المقاومة لدى هذه الدولة. حتى تصل تلك الدولة إلى مستوى عالٍ من الضعف والاحتياج تفقد معه مناعتها أمام التدخل الخارجي الانتهازي، تماما كما يفقد جسد مريض الإيدز مناعته أمام ما يعرف طبياً بـ«العدوى الانتهازية». بالتالي تفقد إرادتها ومن ثم قراراتها. فالهدف هنا ليس تدمير الدولة المستهدفة وإحراقها، بل السيطرة على قراراتها السياسي وتوظيفها، بما تملك من طاقات، لصالح مشاريع الطرف الخارجي المسيطر.

لماذا اللجوء إلى أسلوب «الغلي» أحيانا؟

يظن الكثيرون، داخل وخارج مصر، أنها أفلتت من مخططات تقسيمية ما زال سيفها مصلتاً على دول أخرى مثل سوريا والعراق واليمن وليبيا. بل إن التباهي بهذا «الإنجاز» تحول إلى ملاذٍ يلجأ له النظام الحاكم، كلما تطلب الأمر ضخ جرعة تفاؤل بالمجتمع المصري القليل من الهزات الاقتصادية المتتالية. حيث تنتشر في مصر في العامين الأخيرين مقولة مزعجة لا تتسم بالدقة أو الحكمة مفادها أن: «الحمد لله أن حال مصر الآن ليست كحال سوريا والعراق». بينما في الواقع لا يمكن لمصر أصلاً أن تكون مثل سوريا

أو العراق، والأمر هنا لا يتعلق بالأفضلية بل بالاختلاف. وهو نفس الاختلاف الذي يدركه صانع القرار الأميركي. فمن ينحي التحليلات المتسارعة التي تغفل التفاصيل والفروق جانباً، ويتأمل في الخريطين الاجتماعية والجغرافية لبلد مثل مصر، سيدرك بسهولة استحالة تقسيم مصر التي تحظى بنسيج اجتماعي فريد الانسجام عرقياً وثقافياً. مصر بلد الأغلبية الكاسحة: أغلبية مسلمة كاسحة بين السكان (92 - 94%)، أغلبية سنية كاسحة بين المسلمين (98 - 99%)، أغلبية أرثوذكسية كاسحة بين المسيحيين (88 - 90%)، وبين هذه الأغليات يختفي التمايز القبلي، ويندر العرقي لينحصر بأقليات ضئيلة جداً لم تخطر يوماً ببال غالبيتها فكرة الانفصال. هذا فضلاً عن عوامل ديموغرافية تجعل من الكثافة السكانية العالية بغالبية مدن بلد الـ 92 مليوناً، مانعاً بشرياً أمام أي مغامرات داعشية (في ظل غياب الحاضنة الشعبية) واسعة النطاق شهدتها ساحات صراع. المواجهة العسكرية المباشرة بين الجيش المصري وعصابات الإرهاب تنحصر بمنطقة حدودية لا تزيد مساحتها عن 750 كلم مربع (50 كم طولاً و15 كم عرضاً)، في ظل تفوق واضح للجيش لا يسمح للإرهاب أو مولاه بتوسعة نطاق المعارك.

وإذا كانت الجغرافيا في مصر، لا تسمح بانعزال الأطراف عن المركز أو اتصال هذه الأطراف بالخارج بما يفوق اتصالها بالداخل، فإن التاريخ يظل حائط الصد الأقوى أمام أي مشاريع تقسيمية. فلما كان لا بد من وجود أساس تاريخي ما (حقيقي أو زائف) لأي مشروع تقسيمي بأي بلد، إلا أن أول وآخر تقسيم بتاريخ مصر كان منذ 53 قرناً وانتهى بتوحيد القطرين (!) هناك فارق كبير يغفله البعض بين الانقسام السياسي أو الاجتماعي، وبين التقسيم السياسي أو الاجتماعي. وأبداً لا يعرف مصر وخصائصها، كل من يتوهم أن يطالها تقسيم من أي نوع كان. لكن واشنطن تعرف مصر وتعني خصائصها، لذلك فإن مشاريعها تجاه مصر لا تشمل أي فدرلة أو تقسيم سياسي أو اجتماعي. أما من يدرس الحالة المصرية ليجد نقاط الضعف، فسيجد عسراً في التمييز بين كتلة سكانية وأخرى في الشعب المصري إلا على أساس الدخل والثروة. حيث حجم التفاوت الواضح وتزايد اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، في بلد تبلغ به نسبة الفقر 27,8% بالبيانات الرسمية، و40% بالبيانات غير الرسمية. أما الأهم فهو ما يكشفه «تقرير الثروة العالمي» الذي يصدره «كريدي سويس» سنوياً: وفقاً لتقرير عام 2104 (استعرض بيانات 46 دولة)، حصة أغنى شريحة تمثل 1% من سكان مصر (البالغين فقط بالطبع) كانت 48,5% من مجموع الثروة الكلية عام 2014، و32,3% عام 2000. بينما حصة أغنى شريحة تمثل 10% من سكان مصر كانت 73,3% عام 2014، و61% عام 2000. مصر قد لا تنفرد بالخلل في توزيع الثروة

واستثناء الشرائح الأغنى بالنسبة الأكبر من الثروة، لكن ما يميز الحالة المصرية هو التزايد المستمر في هذا الخلل، فضلاً عن «معدل» هذا التزايد الذي يضع مصر في المرتبة الثانية بعد الصين، وفقاً لتقرير عام 2015 (استعرض بيانات 58 دولة): من مجموع سكان مصر، وبالتصنيف الاجتماعي على أساس الثروة، شكلت الطبقة الوسطى نسبة 5% من مجموع السكان (وتمتلك 25,2% من مجموع الثروة)، علماً بأن التقرير حصر الطبقة الوسطى على أساس الثروة (عينية + مادية)، بحيث تشمل من تتراوح ثروتهم بين 14,544 ألف دولار كحد أدنى و145,44 ألف دولار كحد أقصى. أما الأكثر ثراء فكانت نسبتهم 0,4% فقط. وبينما انخفض مجموع ثروات الطبقة الوسطى بين عامي 2000 و2015 بقيمة 7 مليار دولار، ارتفعت ثروات الطبقات الأكثر ثراء بقيمة 79 مليار دولار، أما متوسط حجم الثروة الكلية للفرد الواحد من المجموع الكلي للسكان (البالغين فقط) فقد تقلص بنسبة 3,4% بين عامي 2000 و2015، وبنسبة 10,9% بين عامي 2010 و2015 (هو الانخفاض الأسوأ بين دول العينة).

نقطة ضعف مصر تكمن في الاقتصاد والتفاوت الطبقي، وهي المدخل الأمثل لإنهاك مصر بدفعها إلى الاستدانة بالتوازي مع خلخلة تماسك المجتمع المصري طبقياً. هناك دول أكثر تقدماً وغنى من مصر تعاني التفاوت نفسه في توزيع الثروة، إلا أن فقراء هذه الدول لا يعانون ما يعانيه فقراء مصر من تدني مستوى شبكة الأمان الاجتماعي والخدمات العامة. هذا كله لا يعني انخفاضاً حاداً في مستوى العدالة الاجتماعية فحسب، بل يعني أيضاً تهديداً محتملاً للسلم الاجتماعي إن استمر تزايد اتساع الفجوة في الثروة والدخل، بهذا المعدل الخطير.

ادوات ووسائل الغلي

لا يوجد رئيس مصري لم يلجأ للاقتراض. لكن ليس بين جميع رؤساء مصر من جرؤ على اتخاذ وتنفيذ القرارات الاقتصادية «الصادمة» التي اتخذها الرئيس عبد الفتاح السيسي مؤخراً، وبدأت الحكومة المصرية في تنفيذها لتلبية لشروط (أو أوامر) صندوق النقد الدولي، من فرض ضريبة القيمة المضافة إلى تعويم الجنيه وتخفيض الدعم على الوقود والطاقة تمهيداً لرفعها، بالإضافة إلى إلزام مصر بسداد ما عليها من مستحقات متأخرة لشركات النفط والغاز الأجنبية. قرارات أخرى متوقعة لاحقاً مثل تقليص جهاز العاملين في الدولة وبيع حصص من شركات عامة وأصول حكومية لمستثمرين أجانب. لكن هل النظام المصري مطمئن حقاً لتبعات قراراته الأخيرة؟

المفارقة أن السيسي الذي أبدى إعجابه بالرئيس الراحل أنور السادات، وأصفاً أفكاره بأنها كانت تأتي من خارج الصندوق (صندوق الأفكار التقليدية)، يعلم جيداً أن أفكار السادات بالذات كانت

ال فلسطينيين بوصفهم يؤوون الإرهاب. تبدأ الأغنية بالدفاع عن إقامة الجدار تحت ذريعة حماية البلد من الإرهاب: «جدارك عين الحلوة واقف وروح يبقى عايش - ت بحمينا من بلوة - اسمها إرهاب وداعش». في المقطع الثاني يتناول المخرج على المدافعين عن حقوق الإنسان بكيل الإهانات لكل من يناهض وجود الجدار ويطالب بإزالته فيقول: «انت يا اللي قايم ضدو - وطالب الدولة تهود - افهم نطقه وبوزك سدو».

ثم يتناول المقطع الثالث جمهور اللاجئين في مخيم عين الحلوة ويصمهم بالإرهاب كون مخيمهم لا يصر إلا المتفجرات على حد زعمه: «عين الحلوة ما بتدمع - الاتي ان تي وسي فور».

ثم يعود المقطع الرابع والأخير للطلب

هذا جدار يا... شربك خليك!

سمير قاسم *

يقوم الجيش اللبناني منذ فترة ببناء جدار اسمنتي حول مخيم عين الحلوة، وبصرف النظر عن جدوى ومبررات هذا الجدار لا يختلف اثنان على أنه يمثل ثقافة عنصرية إقصائية قائمة على الشك والخوف والعزل. وهو نقيض ثقافة الحسور التي تقوم على الثقة والحقوق والانفتاح. وفي القرن الواحد والعشرين تمثل إسرائيل ثقافة الجدران بوصفها دولة لليهود فقط وتعزل مواطنيها عن الفلسطينيين. وإن وجود هذا الجدار حول مخيم عين الحلوة يبزر سلوك إسرائيل العنصري والعدواني تجاه الفلسطينيين ويدعمه.

شهد لبنان خلال الأسبوع الماضي سجلاً

أتية من داخل الصندوق (صندوق النقد الدولي). فالسادات كان أول رئيس مصري يحاول تنفيذ شروط الصندوق بالكامل عام 1977، وفشلت محاولته بعدما أدت إلى اندلاع «انتفاضة يناير» الشعبية التي لم تخدم إلا بتدخل الجيش، الذي اشترط قائده (المشير الجمسي) وقتها على السادات أن يتراجع عن قرارته، التي تسببت في موجة غلاء فاحش بأسعار السلع الأساسية. ومن اللافت ما يديه النظام المصري والإعلام الموالي من احتفاء وحماس غير مفهومين عندما يتعلق الأمر بمجرد «قرض»، بالتوازي مع محاولات يائسة لإضفاء طابع وطني إصلاحي على تلك القرارات وكأنها فخر صناعة عقل صانع القرار المصري، عبر وصفها بـ«البرنامج المصري الخالص» ونفي شروط الصندوق بنص بيان سابق لوزارة المالية فضلاً عن تصريحات رئيس البنك المركزي. كل هذه المبالغات تجاه هكذا قرارات، لا توحى في الواقع باطمئنان صاحبها، بل بقلقه وإدراكه (بمعزل عن طبيعة قناعته الأيديولوجية) مدى خطورة تبعاتها. لكنه، برغم قلقه، سيغامر ويسير في هذا الاتجاه بعد أن بدد خلال عامين فقط جزءاً كبيراً من رصيد تاييده الشعبي، بدلاً من استثماره في تحرير مصر من قيد أميركي اعتباري، ظل يعيقها منذ عقود عن مجرد التفكير في أي بدائل منطقية. فمن جبن عن خوض المغامرة بالخارج من البداية، ليس



بوقاحة بتصوين المخيم من كل الجهات من دون أن يكون في ذلك أي عيب أو عار: «منصونها tout autour - لا عنصرية ولا عار - وبكرا ان طلع انفجار - شو رح بتير يا حمار». وتخلص الأغنية إلى أن في ذلك حماية للبنانيين والفلسطينيين على حد سواء: «يا اخواتنا اللي بالعين - حلوتكن باقية حرة - الجدار تا يحمي الميلين - اللي جوا واللي برا».

إن وجود جدار حول المخيم هو عقاب جماعي لأكثر من 80 ألف فلسطيني يعيشون خلف هذا الجدار والذين من بينهم متقنون وفنانون ومعلمون وأطباء ولبنانيون وسوريون وهم بأمس الحاجة إلى مساحة من الحقوق المدنية التي تحرمهم منها القوانين اللبنانية التمييزية.